



جامعة حسية بن بوعلي بالشلف
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية
في ظل التحولات العالمية

الملتقى الدولي حول

فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

تجارب الماضي و تحديات المستقبل

المحور الرابع:

السياسة النقدية في الجزائر

عنوان المداخلة:

مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في الجزائر

من إعداد:

أ.د. بن بوزيان محمد¹ أ. تلمساني حنان² أ. مجاهد كنزة³ أ. حلايلي نريمان⁴

¹ أستاذ التعليم العالي ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد ، mhenbouziane@yahoo.fr تلمسان

² طالبة دكتوراة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان t-hanane@outlook.fr

³ طالبة دكتوراة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان

imd1mastermedjahed@yahoo.fr

⁴ طالبة دكتوراة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد ، تلمسان narimene_13@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى البحث في تأثير أدوات السياسة النقدية على أهدافها النهائية في الجزائر ولهذا الغرض استخدمت الدراسة أسلوب اشعة الانحدار الذاتي (VAR) و بيانات فصلية تغطي الفترة 1990 - 2010.

تشير نتائج الدراسة و باستخدام سعر الخصم و متوسط معدلات السوق النقدي كأداتين للسياسة النقدية الى أهمية نسبية للسياسة النقدية في تأثيرها في المستوى العام للأسعار، في حين أن أثرها في الناتج المحلي محدود و غير ذي أهمية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التضخم، النمو الاقتصادي، نموذج VAR، الجزائر.

Abstract : The main objective of this study is to examine the effect of tools of monetary policy upon its goals in Algeria , for achieving this target we use Autoregressive vector model with quarterly data covering the period from 1990 to 2010.

The result of this study shows with using discount rate and money market rate as tools of monetary policy that monetary policy in Algeria has a vey weak effect in inflation and economic growth rates.

Keywords: Monetary policy,inflation,economic growth,VAR model ,Algeria.

مقدمة:

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة . فالبنك المركزي ينبغي أن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل ، وبالتالي الرقابة على البنوك ، لذا يستعمل مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، كت تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي و مكافحة التضخم و العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية والتوزيع العادل للثروة ومعالجة الاختلالات والمشكلات الاقتصادية . والسؤال المطروح في هذا الشأن هو "مامدى تحقيق السياسة النقدية لاهدافها في الجزائ ؟ والإجابة عن هذا السؤال تكون من خلال المحاور التالية :

-الايطار النظري: تعريف، أدوات و أهداف السياسة النقدية

-مسار السياسة النقدية في الجزائر .

-الايطار التطبيقي : التعرف على مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على الاهداف النهائية.

I. الاطار النظري:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف المجتمع جنبا إلى جنب مع السياسات الأخرى، وتأتي أهميتها من خلال تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي، فأى اختلال في أداء النظام النقدي يلقي بظلاله على أداء النظام الاقتصادي لوظائفه من حيث معدلات النمو ومستوى الإنتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي.

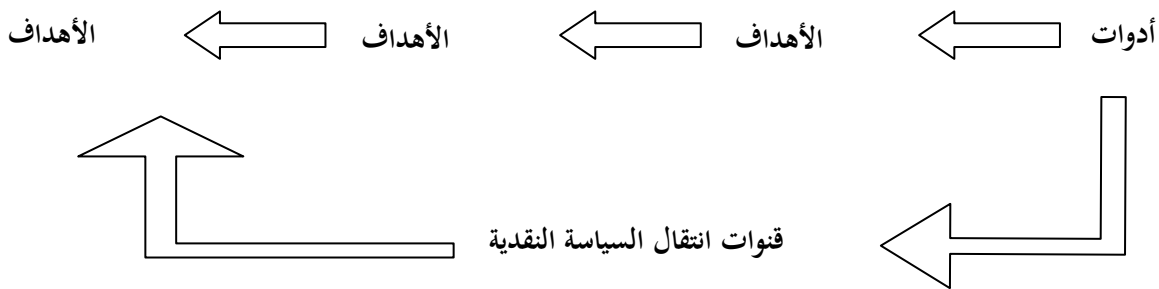
1. تعريف السياسة النقدية:

تعددت التعاريف للسياسة النقدية، فقد عرفها الاقتصادي "GL bash" على أنها "ما تقدم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وترتيب المجهودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية" كما عرفت السياسة النقدية بأنها "العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"¹.

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الاجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لايجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.²

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي **Einzing** وهو "أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"³.

ويمكن تمثيل عمل السياسة النقدية من خلال شبكة التحليل التي تربط أدوات السياسة النقدية بالأهداف النهائية وهذا كله بواسطة قنوات الانتقال وهذا ما يمثل الشكل التخطيطي الآتي:⁴



¹ صالح مفتاح "النقود و السياسات النقدية" دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة سنة 2005 ص 98.

² بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية" الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2004 ص 112.

³ صالح مفتاح مرجع سابق ص 98.

⁴ Dominique phihon 2004 , « la mannaie et ses mécanismes », casbah editions , algerie , p86.

2. ادوات السياسة النقدية:

1.2 الادوات العامة للسياسة النقدية

1.1.2 تغيير نسبة الاحتياطي القانوني:

من المعروف أن نسبة الاحتياطي القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية للاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك، و بالتالي إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فإن البنك في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياطي القانوني مثلاً من 40% إلى 20%، فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان و خلق النقود فيزداد المعروض النقدي..... و العكس صحيح.

2.1.2 عمليات السوق المفتوحة:

يقصد سياسة أو عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، و هي إحدى الأدوات التقليدية التاريخية التي تتبعها البنوك المركزية في عرض النقود

3.1.2 تغيير سعر إعادة الخصم:

يقصد سياسة الخصم استخدام البنك المركزي لسعر الخصم من أجل رقابة الائتمان و ذلك عن طريق رفع هذا السعر عندما يريد أن تقبض البنوك التجارية الائتمان الذي تمنحه لعملائها و خفض هذا السعر عندما يريد أن تبسط البنوك هذا الائتمان ، و سعر الخصم هو سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض و خصم الأوراق التجارية و المالية في المدة القصيرة.

2.2 الادوات الخاصة للسياسة النقدية (الكيفية):

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض و تتمثل فيما يلي :

1.2.2 تنظيم القروض الاستهلاكية

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم المصرف المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، و يمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة و هو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

2.2.2 السقوف التمويلية :

تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي و جعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي و التمويلي الذي يحدد في الخطة، و أن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصرف المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية.

3.2.2 تخصيص التمويل:

يستطيع المصرف المركزي أن يضمن توزيعا هادفا لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، و في نفس الإطار يمكن للمصرف المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية لتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة و للمصرف المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير، لتوفير السيولة و الائتمان اللازم لهذه المؤسسات، و إنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.

4.2.2 الاقناع الادبي :

هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، و تتوقف فعالية و نجاعة هذه الطريقة على خبرة و مكانة المصرف المركزي و مدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه و ثقتها في إجراءاته.

3. اهداف السياسة النقدية:

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى بل و تختلف في البلد الواحد من مرحلة إلى أخرى تبعا للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد، بصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي :

1.3 استقرار المستوى العام للأسعار :

إن استقرار المستوى العام للأسعار هو هدف مرغوب فيه، و ينظر إليه على أنه هدف مركزي للسياسة النقدية، فالزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار تخلق عدم اليقين في الاقتصاد و التي يمكن أن تكون لها تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي.

2.3 تحقيق مستوى عال من الاستخدام:

إن ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، فارتفاع معدل البطالة يسبب العديد من المشاكل الاجتماعية، أيضا عندما يكون معدل البطالة مرتفع فالإقتصاد ليس

لديه فقط عمالة غير مستخدمة، و لكن أيضا موارد- منشآت و معدات- غير مستخدمة مما يؤدي إلى خسارة في الإنتاج (انخفاض الناتج المحلي الإجمالي)، لذلك يجب على السلطات النقدية أن تحرص على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من توظيف للموارد الطبيعية و البشرية، و على السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة و ما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج و الدخل .

3.3 تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة:

إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف ترمي إليه جميع الحكومات في الدول النامية و الصناعية و يراد به تحقيق زيادة مستمرة و ملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و تعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إتباع حاجات الأفراد و رفع مستوى رفاهيتهم، و تحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية و الحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلي.

4.3 تحسين ميزان المدفوعات:

يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما علاقة القطر النقدية و المالية و التجارية مع بقية أقطار العالم، و يكون هذا الميزان في صالح القطر عندما تكون استلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج و العكس صحيح، وتسعى جميع الأقطار مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل في صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي و احتياطات من العملة الصعبة، و تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات و ذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد و إتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات و الحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته.

5.3 التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:

من المعروف أن اقتصاديات الدول و خصوصا تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، و تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية حيث يشهد خلالها الاقتصاد مراحل مختلفة مثل مرحلة الانتعاش و مرحلة الركود، يمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دورا هاما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود وسياسة ائتمانية تقييدية في ذرة الرواج و التي يصاحبها عادة معدلات تضخم مرتفعة.

II. مسار السياسة النقدية في الجزائر

كانت النقود في الجزائر قبل قانون النقد والعرض سنة 1990 عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، و لم تكن أداة استراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية. فقد اعتبرت منذ الاستقلال معلم من معالم السيادة

الوطنية، فأنشئت لذلك وحدت نقدية وطنية "الدينار الجزائري"، وتم إصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر، وتم تأميم المصارف.

وبدأت بعد ذلك مرحلة جديدة وهذا بعد الإصلاح المالي و النقدي (سنة 1970-1971) فتحملت الدولة عبئ كل الاستثمارات الوطنية، فالنقود لم تعد كأداة لتكوين رأس المال، وإنما كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغيير النقدي للبترو، أي أن النقود لم تعد تتداول كرأسمال، بل أصبحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من البترول.

لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلي للنقود وإعطائها مفهوما جديدا يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس مال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1980 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطة العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الايجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. أي أنها أصبحت أداة استراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.

التوجهات السياسية النقدية منذ 1990:

1. اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 1990-1993¹:

اضطرت الجزائر الى توقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، الاولى في 31 ماي 1989 و الثانية في 03 جوان 1991، و الهدف منهما الحصول على قروض و مساعدات مالية ضمن شروط معينة و نظرا لشح السيولة في هذه الفترة طبقت السلطات النقدية سياسة تشدد مالي تتميز ب:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير الاسعار.
- تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية، و السماح بتدفق رؤوس الاموال الاجنبية.

¹ بحوث اقتصادية عربية بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم العدد 31/شتاء 2008.

الا انه تم التراجع عن هذه السياسة بالاتباع سياسة نقدية توسعية، فتم اصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية و تمويل صندوق اعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل اعادة هيكلة المؤسسات العامة.

2 اتجاه السياسة النقدية من 1994 الى 2000¹:

كان لنهج اصدار النقد الذي انتهجته الجزائر في الفترة السابقة اثار سلبية بحيث بلغ التضخم اعلى مستوياته ، فتم تغيير اتجاه السياسة النقدية في هذه الفترة حيث تم اتباع سياسة نقدية انكماشية. فلجأت السلطات الجزائرية مرة اخرى الى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي -بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين- لابرام اتفاقية في اطار برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين:

المرحلة الاولى : مرحلة التثبيت الهيكلي

تمتد هذه المرحلة من 22 ماي 1994 الى 21 ماي 1995 و تهدف من خلالها الى :

- ✓ الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) وذلك بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 الى 14 % 1994.

- ✓ تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في ابريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دينار) قصد تقليص الفرق بين اسعار الصرف الرسمية و اسعار الصرف في السوق السوداء.

- ✓ تحقيق نمو مستقر و مقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 ، 6% سنة 1995 مع احداث مناصب شغل لامتناس البطالة.

- ✓ تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك ، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار.

- ✓ تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم أقل من 10 %

- ✓ دعم القيمة الخارجية للعملة.

المرحلة الثانية : مرحلة التعديل الهيكلي

تمتد هذه المرحلة من 1995 الى 1998 و تسعى من خلالها السلطات الى اعادة الاستقرار النقدي و يهدف هذا البرنامج الى :

¹ بن لدغم فتحي " ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في حالة الجزائري مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة تخصص نقود بنوك و مالية جامعة تلمسان 2011 ص 121-127.

- ✓ تحقيق نمو اقتصادي في اطار الاستقرار المالي.
- ✓ العمل على استقرار أسعار الصرف و انشاء سوق ما بين البنوك .
- ✓ تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي.
- ✓ التحضير لانشاء سوق الاوراق المالية، و ذلك بإنشاء لجنة تنظيم و مراقبة للبورصة و شركة تسيير سوق القيم.

و من النتائج المترتبة عن هذا البرنامج ما يلي:

جدول رقم (01): احتياطي الصرف من 1994 الى 2000

الوحدة: مليار دولار امريكي.

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطي الصرف	1.1	2.3	4.5	8.3	7	4.7	12.5

المصدر: باعتماد على بيانات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

*انخفاض في سعر صرف الدينار فمن 36 دج/دولار سنة 1994 الى 58 دج/دولار ، أي انخفاض بنسبة 61% و يمكن تبين تطور سعر الصرف من سنة 1994 الى سنة 2000 في الجدول التالي :

جدول رقم (02): سعر الصرف من 1994 الى 2000

الوحدة: مليار دولار امريكي

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	36	47.6	54.7	57.6	58.8	66.6	75.3

المصدر: باعتماد على بيانات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

ارتفاع المديونية الخارجية من 29.49 مليار دولار سنة 1994 الى 30.47 مليار دولار سنة 1998، لتتخفص سنة 1999 الى 28.3 مليار دولار و سنة 2000 الى 25 مليار دولار، و الجدول الموالي يظهر تطور المديونية و نسبة خدمة الدين.

جدول رقم(03): المديونية الخارجية و نسبة خدمة الدين 1994-2000

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المديونية الخارجية	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25
نسبة خدمة الدين	47.1	38.8	30.9	30.3	47.5	39.1	19.8

المصدر: فتحي بلدغم

انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 الى 5% سنة 1998

جدول رقم(04): معدلات التضخم من 1994 الى 2000

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم %	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6	0.3

المصدر: باعتماد على بيانات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

و يمكن تلخيص كل المعطيات المتعلقة بالسياسة النقدية و تطورها خلال هذه الفترة في الجدول التالي:

جدول رقم (05): المسح النقدي من 1994 الى 2000

الوحدة : مليار دينار جزائري

بنود المسح النقدي	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صافي الاموال الاجنبية	60.4	26.3	134.0	350.6	280.7	169.6	775.9
صافي الاموال المحلية	663.3	773.3	781.1	833.5	1315.4	1619.7	1249.3
الائتمان المحلي	774.4	967.2	57.4	1179.7	1629.4	1998.6	1671.1
صافي الائتمان للحكومة	468.6	401.6	280.5	425.9	723.2	847.9	977.4
الائتمان للاقتصاد	305.8	565.6	776.8	753.8	906.2	1150.7	993.7
بنود اخرى	111.1-	194.0-	276.3-	411.5-	259.8-	324.9-	372.1-
النقود و الشبه نقود M2	723.7	799.6	915.0	1084.2	1596.1	1789.4	2025.2
النقود M1	476.0	519.1	589.1	672.8	672.8	905.2	1048.1
اشباه النقود	247.7	280.5	326.0	411.4	411.4	884.2	977.0

المصدر: باعتماد على احصائيات بنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz

3 اتجاه السياسة النقدية خلال المرحلة 2001-2010

تميزت هذه المرحلة بتوفر سيولة فائضة لدى البنوك التجارية نتيجة تحسن اسعار البترول، مما سمح بإحداث برنامج دعم الانعاش الاقتصادي-في المرحلة الاولى- الذي امتد من ابريل 2001 الى ابريل 2004 و برنامج دعم النمو الاقتصادي - في المرحلة الثانية- للفترة 2005 الى 2009.

المرحلة الاولى: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

يهدف هذا البرنامج الى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل بزيادة حجم الاستثمار و التحكم في معدلات التضخم و تحقيق التوازن الجهوي، و هو ما سمح بإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ في سنة 2003 نسبة 7 % و قد رافق ذلك جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة و الموارد المائية و التنمية الريفية و في عدة قطاعات اخرى .

المرحلة الثانية: برنامج دعم النمو الاقتصادي

تهدف السلطات النقدية في هذه المرحلة الى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة ، كما سجلت هذه المرحلة عودة الحيوية للنشاطات الاقتصادية المختلفة و انعكست بالإيجاب على الحالة الاجتماعية حيث سجل تراجع في البطالة و ارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات، و عرفت كل المؤشرات النقدية الكلية تحسنا كبيرا، فانخفضت معدلات التضخم و ارتفعت نسبة النمو ، و بصفة عامة عاد الاستقرار المالي الكلي.

و يمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بالسياسة النقدية خلال الفترة في الجدول التالي:

جدول رقم(06): المسح النقدي للفترة 2001-2009

الوحدة: مليار دينار جزائري

المسح النقدي	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
صافي الاموال الاجنبية	1310.8	1755.7	2342.7	3119.2	4179.4	5 515,0	7 415,5	10 247,0	10 886,0
صافي الاموال المحلية	1164.5	1150.1	1015.2	618.7	37.7-	921.0-	456	639	-
الائتمان المحلي	1647.8	1845.5	1803.6	1514.4	833.8	601,3	12,1	1011,8-	396,7-
صافي الائتمان للحكومة	569.7	578.7	423.4	20.6-	944.5-	1304,1	2193,1-	3627,3-	3483,3-
الائتمان للاقتصاد	1878.1	1266.8	1380.2	1535	1778.3	1680.9	2 205,2	2 615,5	3 086,5

7178,7	6956,0	5994,6	4668,6	4142,4	3737,9	3357,9	2905,8	2475,2	النقد و الشبه نقد M2
4 949,8	4 964,9	4 233,6	2801,2	2417,4	2160,5	1630,4	1416,3	1238,5	النقد M1
2228,9	1991,0	1761,0	1867,5	1724,9	1577,4	1727,5	1489,5	1236,7	اشباه النقود
5.7	4.4	3.5	2.5	1.6	3.6	2.6	1.4	4.2	معدلات التضخم %

المصدر: باعتماد على احصائيات بنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz

III. الاطار التطبيقي للدراسة :

في هذا الجزء من الدراسة سيتم التعرف على مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على الاهداف النهائية في الجزائر و المتمثلة خاصة في النمو الاقتصادي و التضخم و ذلك باستخدام سعر الخصم (discount rate) ومتوسط معدلات السوق النقدي (money market rate) كأداتين للسياسة النقدية. يعتبر سعر الخصم من أكثر الادوات أهمية من حيث استخدامها و تأثيرها الفعال على الائتمان المصرفي، ومنذ 2004 أصبح هذا المعدل ثابت عند مستوى 4% و هذا بسبب تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة لديها ادى الى الاحجام عن طلب اعادة تمويل لدى البنك المركزي و هو مايفسر بقاء سعر الخصم ثابت خلال الفترة الاخيرة، و قد استخدم البنك المركزي أدوات أخرى من بينها : معدل الاحتياطي الاجباري، استرجاع السيولة بالمناقصة و متوسط معدلات السوق النقدي، و في دراستنا سنكتفي بالاداة الاخيرة و هذا لعدم توفر البيانات فيما يخص الاداتين الاوليتين. و للتعرف على مدى تأثير أدوات السياسة النقدية (سعر الصرف و متوسط معدلات السوق النقد) على كل من النمو و التضخم سنستخدم نموذج اشعة الانحدار الذاتي (VAR model) باستخدام بيانات فصلية مأخوذة من صندوق النقد الدولي و بنك الجزائر و ذلك خلال الفترة 1990-2010. و يمكن صياغة نموذج ال VAR ، في الشكل الرياضي الاتي :

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^p A_i Y_{t-i} + U_t$$

$$Y_t = [GDP, CPI, MP]'$$

$$U_t = [e_{1t} e_{2t} e_{3t}]'$$

Y_t : مصفوفة متغيرات النموذج.

U_t : مصفوفة أخطاء النموذج.

A_i : مصفوفة معلمات النموذج.

e_{1t}, e_{2t}, e_{3t} : هي الأخطاء العشوائية لانحدارات المتغيرات التالية على الترتيب MP CPI GDP

GDP: يمثل الناتج المحلي الاجمالي

CPI: مؤشر اسعار الاستهلاك

MP: أداة السياسة النقدية و المتمثلة في سعر الخصم و متوسط معدلات السوق النقدي و المشار اليهما ب DR و MMR على الترتيب.

لقد اعتمدنا على متغيرين يشيران الى السياسة النقدية وهما سعر الخصم للبنك المركزي ومتوسط معدلات السوق النقدي, ذلك لان البنك المركزي قد استخدم هذين الأسلوبين لتنظيم ومراقبة الاقتصاد, لذا سنقسم هذه الاختبارات الى قسمين : **القسم الأول** : وفيه سنركز على سعر الخصم كمتغير يشير الى السياسة النقدية، أما في **القسم الثاني** : فسوف نركز على متوسط معدلات السوق النقدي كمتغير يشير الى السياسة النقدية.

نتائج اختبار Dickey-Fuller المطور الى استقرار السلاسل الزمنية من الدرجة الأولى وهذا بالنسبة ل GDP ,DR ,MMR, أما فيما يخص المتغير CPI فهو مستقر من الدرجة الثانية.(انظر الجدول رقم 07).

الجدول رقم 07: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (unit root test)

المتغيرات	ADF		
	level	First difference	Second difference
GDP	0.8490 [0.9943]	-4.0838* [0.0018]	—
CPI	-1.9200 [0.3187]	-2.0049 [0.2842]	-13.0118* [0.0001]
DR	-0.6397 [0.8549]	-12.9874* [0.001]	—
MMR	-0.7466 [0.8283]	-4.0360* [0.0021]	—

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **EVIEWS**

* : تشير الى رفض الفرضية العدمية عند مستوى 5% .

القسم الأول : سعر الخصم للبنك المركزي كمتغير يشير الى السياسة النقدية

نتائج تقدير نموذج VAR

يتم تقدير نموذج VAR باستخدام المتغيرات الداخلية GDP CPI DR و هذا لمعرفة مدى استجابة GDP و CPI للصدمات التي تطرأ على السياسة النقدية و باستخدام معامل SIC و AIC تبين ان هذا النموذج يتميز بخمسة (05) فترات ابطاء.

الجدول رقم (08): تعيين فترات الابطاء بالنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1085.523	NA	5.53e+08	28.64535	28.73735	28.68212
1	-783.7667	571.7494	249668.4	20.94123	21.30924	21.08830
2	-774.3659	17.06975	247365.5	20.93068	21.57470	21.18806
3	-759.8915	25.13980	214827.6	20.78662	21.70664	21.15431
4	-728.5647	51.93648	120046.0	20.19907	21.39511	20.67707
5	-703.2892	39.90873*	78929.61*	19.77077*	21.24281*	20.35907*
6	-698.8336	6.683353	90147.70	19.89036	21.63841	20.58896
7	-688.9714	14.01483	89782.41	19.86767	21.89173	20.67658

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: باعتماد على برنامج EVIEWS

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

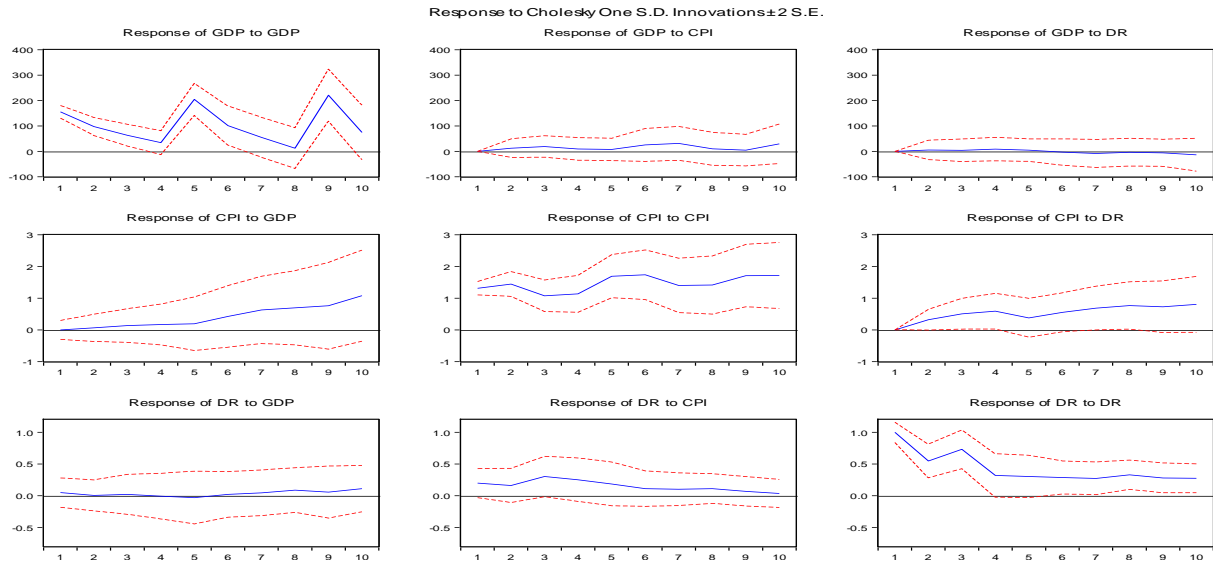
SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

من خلال دوال الاستجابة (الشكل 1) نلاحظ اثر تغيرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر أسعار الاستهلاك

حيث نجد استجابة ضعيفة جدا لـ GDP على طول الفترة في حين نلاحظ استجابة موجبة لـ cpi كما هو موضح في الشكل أدناه .

الشكل رقم 01: دوال الاستجابة لرد الفعل



المصدر: مخرجات Eviews.

كما تشير نتائج تحليل التباين، كما هو مبين في الجدول رقم 09 إلى أن سعر الخصم، في النموذج الأساسي يسهم في ذروته بحوالي 0,29% من تقلبات الناتج، في حين تبلغ هذه المساهمة 8,45% من تقلبات الرقم القياسي للأسعار، ويلاحظ أن هذه المساهمة في حالة الناتج نابتة نوعاً ما، أما في حالة المستوى العام للأسعار فإن الأثر يتزايد طول فترة الاستقرار.

الجدول رقم 09: تحليل مكونات التباين (variance decomposition)

الفترة	GDP			CPI		
	DR	CPI	CDP	DR	CPI	GDP
1	0.000000	0.000000	100.0000	0.000000	99.99964	0.000358
2	0.083380	0.438084	99.47854	2.607094	97.29310	0.099811
3	0.113679	1.312083	98.57424	6.720163	92.86103	0.418810
4	0.298165	1.486199	98.21564	10.08160	89.19100	0.727405
5	0.167802	0.785644	99.04655	8.452544	90.66956	0.877892
6	0.160748	1.369658	98.46959	8.526319	89.49658	1.977104
7	0.232642	2.326928	97.44043	9.934722	86.02924	4.036035
8	0.245750	2.414210	97.34004	11.39331	82.73006	5.876628
9	0.189505	1.616076	98.19442	11.69097	80.98626	7.322779
10	0.306130	2.120580	97.57329	12.01602	77.77827	10.20571

المصدر : باعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

القسم الثاني : متوسط معدلات السوق النقدي كمتغير يشير الى السياسة النقدية

يتم تقدير نموذج VAR باستخدام المتغيرات الداخلية GDP CPI MMR و هذا لمعرفة مدى استجابة GDP و CPI للصدمات التي تطرأ على السياسة النقدية و باستخدام معامل SIC و AIC تبين ان هذا النموذج يتميز بخمسة (05) فترات ابطاء.

جدول رقم 10: تعيين فترات الابطاء في النموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1124.219	NA	1.53e+09	29.66365	29.75565	29.70042
1	-792.2488	628.9955	312107.9	21.16444	21.53245	21.31152
2	-784.1239	14.75324	319786.9	21.18747	21.83149	21.44485
3	-771.4444	22.02217	291156.5	21.09064	22.01067	21.45833
4	-735.8006	59.09369	145226.3	20.38949	21.58552	20.86748
5	-713.0734	35.88512*	102108.4*	20.02825*	21.50029*	20.61655*
6	-705.6164	11.18555	107763.8	20.06885	21.81690	20.76746
7	-698.4335	10.20728	115168.0	20.11667	22.14073	20.92558

المصدر: باعتماد على برنامج Eviews

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

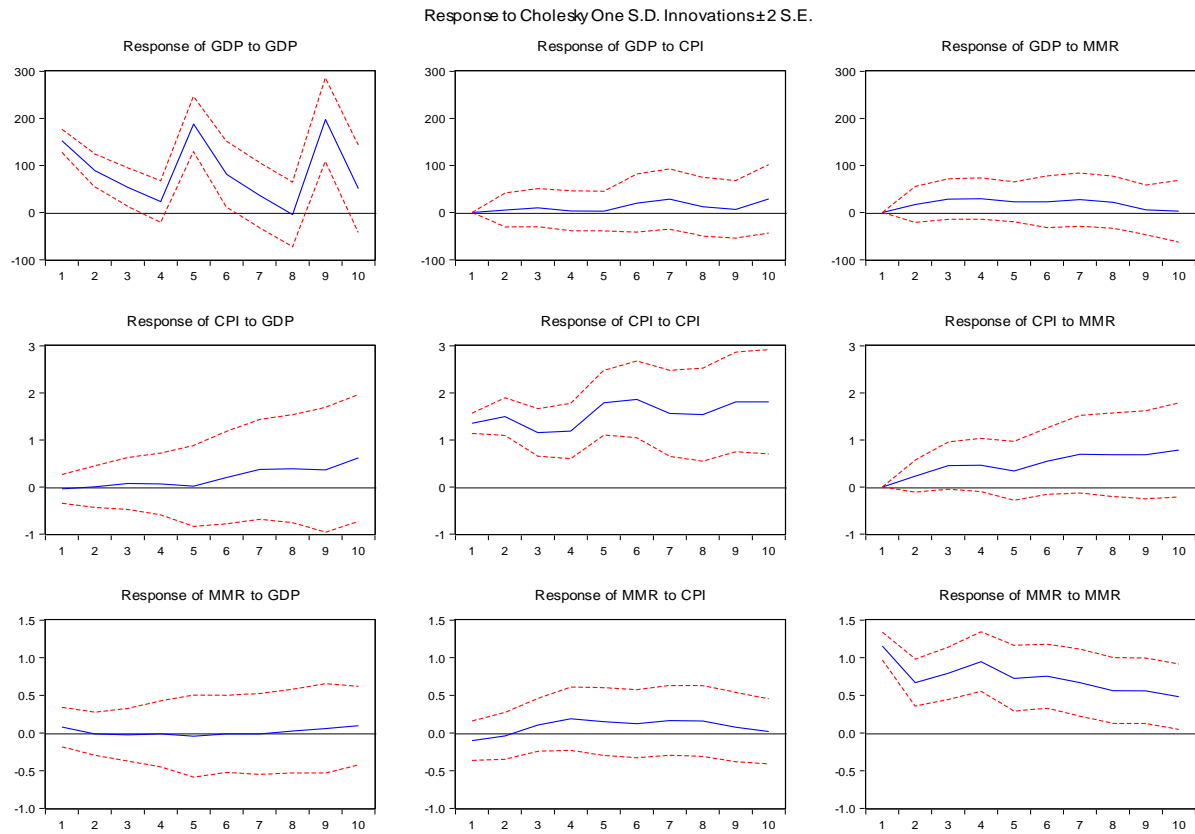
SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

فمن خلال الشكل البياني رقم 02 نلاحظ انه عند تغيير السياسة النقدية تكون:

استجابة موجبة ل GDP لسبعة فترات, لتعود بعد ذلك لمستواها, واستجابة موجبة ل cpi على طول فترة الاستقراء, اما عن نتائج تحليل التباين فتشير إلى أن متوسط معدلات السوق النقدي، في النموذج الأساسي يسهم في ذروته بحوالي 4,54% من تقلبات الناتج، في حين تبلغ هذه المساهمة 15,31% من تقلبات الرقم القياسي للأسعار.

الشكل رقم 02: دوال الاستجابة لرد الفعل .



المصدر: باعتماد على برنامج Eviews

الجدول رقم 11: مكونات التباين

الفترة	GDP			CPI		
	MMR	CPI	CDP	MMR	CPI	GDP
1	0.000000	0.000000	100.0000	0.000000	99.90230	0.097703
2	0.925249	0.094337	98.98041	1.293461	98.66282	0.043721
3	3.113347	0.377961	96.50869	4.540334	95.33812	0.121545
4	5.377988	0.396187	94.22583	6.465195	93.38798	0.146825
5	3.428645	0.212192	96.35916	5.527221	94.36858	0.104197
6	3.763700	0.695075	95.54123	6.152836	93.49225	0.354914
7	4.535386	1.662335	93.80228	7.843220	91.06541	1.091373
8	5.075127	1.833280	93.09159	8.984164	89.35577	1.660068
9	3.487180	1.287971	95.22485	9.475514	88.58754	1.936950
10	3.398724	1.926798	94.67448	10.22020	86.80239	2.977408

المصدر : باعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى استجابة الناتج الداخلي الخام و التضخم للتغيرات التي تطرأ على السياسة النقدية في الجزائر، و قد أشارت النتائج المتوصل اليها الى أهمية نسبية للسياسة النقدية في تأثيرها في المستوى العام للأسعار، في حين أن أثرها في الناتج محدود و غير ذي أهمية وهذا يشير الى قصور البنية الهيكلية والمؤسسة للقطاع المالي و المصرفي، مما يستوجب تطوير البنية الهيكلية و التشريعية للقطاع المالي بصورة تعمل على رفع فعالية السياسة النقدية خاصة في تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي.

المراجع:

الكتب باللغة العربية:

- بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " ديوان المطبوعات الجامعية 2004.
- صالح مفتاح " النقود و السياسات النقدية " دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة سنة 2005.
- مجيد ضياء الموسوي " الاقتصاد النقدي " دار الفكر الجزائر 1999.

الاطروحات و الرسائل :

- بن لدغم فتحي " ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في حالة الجزائري اطروحة لنيل شهادة الدكتوراة تخصص نقود بنوك و مالية جامعة تلمسان 2011.

المجلات و الملتقيات :

- بحوث اقتصادية عربية بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم العدد 31/شتاء 2008.
- مُجْد لكَسَاسِي " الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر " صندوق النقد العربي ، أبو ضبي 2004.

References :

- Benziad M « la monnaie Algérienne, défis et enjeux » 2ème ed Dahleb 1991
- David. J.H « la politique monétaire : les mécanismes monétaires et l'activité économique » Dunod paris 1974
- Dominique phihon 2004 , « la mannaie et ses mécanismes », casbah editions , algerie

المواقع الالكترونية:

- بنك الجزائر على الموقع www.bank-of-algeria.dz
- الديوان الوطني للإحصاءات ONS على الموقع www.ons.dz
- البنك الدولي على الموقع www.banquemonddiale.org
- صندوق النقد الدولي على الموقع <http://www.imf.org/external/index.htm>